

ما هذا البالون المنفوخ الذي اسمه دولة قطر؟

محمد سيد رصاص*

منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1971 لم يكن لدولة قطر دور يذكر في العلاقات العربية، حيث كانت مجرد رقم يصطف خلف السعودية في صف مجلس التعاون الخليجي المعلن عن قيامه عام 1981، ولم تمارس الشعب في هذا الصف بخلاف ما كانت سلطنة عمان أو الكويت تفعلانه في هذا الموضوع أو ذاك. في الحرب اليمنية بين الشمال والجنوب (1994) أعطت الدوحة صورة جديدة: في ذلك الحدث اليمني الكبير، قامت قطر، وبخلاف الدول الخمس الأخرى التي اصطلت بزعامة السعودية مؤيدة بشكل أو بآخر انفصالي الجنوب (الماركسيون سابقاً) والذين كانت الرياض خلف صنعاء ضدهم في فترة الحرب الباردة، بالوقوف وراء واشنطن التي أيدت وحدويي الشمال، في رؤية أميركية بدأت معالمها مع تاييد جورج بوش للوحدة اليمنية في 22 أيار 1990، التي كانت تعني انشاء كيان قوي آخر في شبه الجزيرة العربية يجاور المملكة السعودية، وهو ما كانت الرياض تعيه جيداً وتملكها الهواجس الكبيرة تجاهه.

كان هذا أول بروز قطري في العلاقات العربية، كان لافتاً توجهه ضد السعودية حيث ارتبطت الأسرة الأميرية في قطر بعلاقات وطيدة قديمة مع آل سعود. في تلك الفترة كان ولي العهد القطري الشيخ حمد هو الحاكم الفعلي في الدوحة منذ عام 1992، قبل أن يطيح أباه في انقلاب 27 حزيران 1995، الذي ردّ عليه والده بمحاولة انقلابية فاشلة في شباط 1996 لم تكن فقط مدعومة من الرياض، وإنما أيضاً شارك فيها سعوديون ظلوا مسجونين في السجن القطري لأكثر من عقد من الزمن.

كان واضحاً، مع انشاء قناة «الجزيرة» (1 تشرين الثاني 1996)، أنّ الدوحة يراد لها أن تلعب دوراً لا يأتي من قواها الذاتية: تحرشات اعلامية مدروسة بالرياض بلغت ذروتها عام 2002 مع طرح قضية «صفقة اليمامة»

للطائرات بين البريطانيين والسعوديين، وهو ما دفع السعودية على الأرجح إلى انشاء قناة «العربية» في بداية عام 2003. وطرح قضية الحريات في العالم العربي التي تمثل بالنسبة للأنظمة العربية ما مثلته قبلة هيروشيما بالنسبة لليابانيين، مع تركيز ضد العواصم العربية الكبرى في القاهرة والرياض والجزائر والرباط، هي جميعها في صف واشنطن. في مناسبتين مفصليتين، هما ضرب برجي نيويورك وغزو العراق، لعبت «الجزيرة» وتلاقت مع عواطف غالبية الشارع العربي الذي كان في الضفة الأخرى ضد واشنطن، فيما لم يكن بعيداً عنها سوى بكلمة مترات قليلة مقر القيادة المركزية الأميركية (الوسطى) الموجودة في الأراضي القطرية، والتي هي المركز القيادي لعمليات تمتد من اسلام آباد إلى نواكشوط ومن اسطنبول إلى مقديشو، حيث تم عملياً منها إدارة غزوي أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وهو شيء لم يكن بعيداً بالتأكيد عن ادراك أسامة بن لادن وأيمن الظواهري لما كانا بخصصان «الجزيرة» بأشرطة فيديو خطبهما ضد الأميركيين بين عامي 2002 و2005.

كانت «الجزيرة» سلاح الهندسة للدور القطري، فمع تجمع غيوم غزو العراق، بدأت ملامح تظهر بأن الدور القطري لا يراد له أن يقتصر على ماكينة اعلامية بحجم «الجزيرة» وفعاليتها. قبيل أسابيع قليلة من بدء الغزو العسكري، قام وزير الخارجية القطري بزيارة لدغداد، عرض فيها على الرئيس العراقي الذهاب إلى المنفى في إحدى العواصم العربية «لتفادي الغزو». يقال، وفق رواة عراقيين، بأن صدام حسين في ذلك اللقاء، الذي استغرق عشر دقائق فقط، قد طلب من مرافقه عبد حمود، الذي يحضر المقابلات معه واقفاً، بأن يحمل الوزير القطري فوراً ليس فقط إلى خارج القاعة وإنما «إلى الأبعد».

هنا، إذا أردنا احصاء الدور القطري في الاقليم خلال العقد الأول من القرن الجديد، يمكننا أن نعد التالي: أخذ دور اعمار الجنوب اللبناني

في فترة 2011 - 2013 أخذ الدور القطري الاقليمي ابعادا اكبر: دور رأس الحربة الاقليمية لواشنطن بالتعاون مع تركيا (أ ف ب)

عن السعودية، قبل أن تنتج معادلة «س.س» (سوريا - السعودية) في لبنان، وربما رداً من الرياض على الدوحة. كما طرّح الدوحة لمبادرة حل للنزاع اليمني بين السلطة المركزية والمتمردين الحوثيين أنتجت مؤتمراً عام 2008 بالدوحة قبل أن يفشل بسبب اتهام الرئيس صالح للقطريين بالانحياز للحوثيين، الذين

بعد حرب تموز 2006 إلى درجة منح أمير قطر لقب «أمير المقاومة»، ثم لقاءه في نيويورك مع تسيبي ليفني في 25 أيلول 2007. تنظيم قطر اتفاق الدوحة بعد أزمة 7 أيار 2008 في لبنان، والذي أنتج اتفاقاً يعادل ما أنتجته الرياض في الطائف عام 1989. كان عام 2008 حصيلة توافق أميركي - سوري - إيراني بمعزل



كردستان العراق: فضيحة نفطية - سياسية كبرى!

علاء الامني*

صدرت في بغداد أخيراً دراسة مهمة للباحث العراقي المتخصص في شؤون النفط فؤاد قاسم الأمير بعنوان «الجديد في عقود النفط والغاز، الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان». في هذه الدراسة الرصينة والموثقة بشكل ممتاز، يفتح الباحث ملف الفساد في قضية عقود النفط في إقليم كردستان العراق، هنا قراءة تحليلية في هذا المحور من الدراسة مؤجلين مناقشة محاور أخرى منها إلى مناسبة أخرى.

تبدأ القصة بفضيحة مالية بطلتها شركة (دي أن أو DNO) النفطية النرويجية العاملة في إقليم كردستان العراق، فقد اتهمت هذه الشركة من قبل بورصة أوسلو بتهمتين: الأولى عدم التزام الشركة بالتعليمات اللازمة لإعلام السوق بالبيع، والثانية عدم الالتزام بتعليمات البورصة نفسها. وادعت البورصة بأن الشركة كانت تعرف في وقت البيع بأن الأسهم بيعت إلى مشتر واحد، يرتبط بأحد مشاريعها المهمة، وكان عليها إظهار اسم هذا المشتري

حسب التعليمات القانونية الموجبة، لكن ذلك لم يحصل. بعد صدور الحكم، استأنفت الشركة ضده، ولكنها أدينت بأحد الاتهامين، ولذا تم تغريمها مبلغاً يقرب من مليونين ونصف المليون كرون نرويجي. بعد صدور هذا الحكم بأشهر عدة، كشفت أشهر مجلة مالية نرويجية عن الجهة التي اشترت الأسهم من الشركة، وتسوّرت عليها هذه الأخيرة، فكانت تلك فضيحة جديدة، فالمشتري هو وزير الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم الكردي دأشتي هاورامي، وإن هذا الأخير كان له اتصال مباشر مع الرئيس التنفيذي للشركة (هيلك إيدي) في عملية الشراء. فضيحة ثالثة كشفت عنها المجلة المذكورة تتعلق بحصول السفير والخبير الأميركي بيتر غالبريث على 5% من عائدات الشركة نتيجة لعقودها النفطية في كردستان العراق، والتي حصلت عليها سنة 2004، وذلك أثناء قيام غالبريث بتقديم المشورة للقيادة الأكراد حول طريقة إعداد دستور العراق إضافة إلى نسبة مماثلة لشخص نرويجي آخر باعها إلى المليونير اليمني شاهر عبد الحق.

الفضيحة، بتجميد أعمال الشركة النرويجية، وتكليف شركة تركية هي «جينيل إنبرجي» للقيام بأعمالها، لكن العقوبة الكردية لم تستمر طويلاً فسرعان ما تم تراجع عنها وسمح للشركة النرويجية بالعودة إلى نشاطاتها فعادت قيمة أسهمها إلى الصعود بعد هبوط حاد إثر الفضيحة والتجميد. ويبدو أنّ قيادة الإقليم تراجعت عن قرارها معاقبة الشركة النرويجية كي لا تخيف الشركات الأجنبية الأخرى العاملة في الإقليم.

بالعودة إلى دور الوزير الكردي هاورامي، تكشف الدراسة الجديدة عن أنه هو الذي اشترى الأسهم من الشركة النرويجية ثم قام ببيع هذه الأسهم بالاتفاق مع الشركة ذاتها إلى الشركة التركية المدللة في الإقليم «جينيل إنبرجي».

بإلحاح الأمير في دراسته أيضاً، أنّ الوزير الكردي أنكر في البداية وجود أي عمل مخالف أو خاطئ في صفقة الأسهم هذه، وقال في بيانه إنه قام بترتيب مساعدة للشركتين لأن ظروفهما المالية غير جيدة بسبب إيقاف تصدير النفط من قبل الحكومة المركزية! وأن سبب المساعدة للشركتين كان واضحاً ومنطقياً، إذ إنّ فشل هاتين الشركتين يعني فشل السياسة العامة لحكومة الإقليم». يتساءل الباحث هنا: «الأمر الذي لا أفهمه هو كيف تكون ظروف الشركتين المالية غير جيدة وهما يملكان حقلين نفطيين منتجين في كردستان! سيما جينيل إنبرجي حيث تملك أحد أفضل الحقول العراقية، وأفضل الحقول عالمياً من حيث النوعية، وقدم لها «هدية» كحقل مكتشف كامل وهو حقل طق طق. وكانت قد استحوذت سنة 2009 على 25% من إجازة حقل طاوكي، و25% من إجازة حقل ميران، و40% من إجازة دهوك وبيربحر، و20% من إجازة جياسوركا، إذ إنّ هذه الشركة التركية كانت ولا تزال تتقدم في إقليم كردستان لسبب أو لآخر». وربما سنكتشف لنا الأيام مستقبلاً عن هذا السبب أو السر الكبير الذي يجعل هذه

نعلم أيضاً، من هذه الدراسة، أنّ غالبريث استُبعد من هذه الشركة سنة 2008 دون أسباب واضحة، فرفع قضية ضدها في المحاكم البريطانية هو وشريكه اليمني، فكسب القضية ونال مبلغاً ضخماً كتعويضات يصل، كما قدرت صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى 115 مليون دولار!

دخلت هذه الصحيفة الأميركية على الخط وأثارت تفاصيل هذه الفضيحة في مقال مفصل بتاريخ 2009/11/12، تحت عنوان: «مستشار أميركي لدى الأكراد، بيتر غالبريث، يحصد أرباحاً نفطية».

وعندها خرج غالبريث عن صمته وكتب على موقعه على الانترنت مقالاً بعنوان «لا

هك لدلال الشركة التركية علاقة بالطور الجديد الذي دخلته العلاقات بين تركيا والإقليم؟

تناقض»، أكد فيه عدم وجود تناقض بين قيامه بعمله كمستشار للقيادة الكردية مقابل أموال تدفعها الشركة النرويجية وبين كونه مستشاراً ووسيطاً لتلك الشركة نفسها. وأضاف أنه قدم النصائح إلى القيادات الكردية بناءً على طلباتها، ولكنه لم «يشترك» في المفاوضات، ولم يكن في الغرفة التي تمت بها المفاوضات! بل «كان في الغرفة المجاورة»! يبدو أنّ غالبريث يعوّل كثيراً على جدار سمكه سننيمترات عدة تفصله عن غرفة طبخ دستور للعراق المحتل لإثبات براءته من تعاطي الرشوة والتدخل في أسس وثيقة في حياة الدول أي الدستور. حكومة الإقليم ردت بدورها، بعد شيوع هذه